نظرة في نشأة الحدود النحوية

إعداد طالب الدكتوراه: مناح الخوري حنّا

بإشراف: أ.د. عصام الكوسى

ملخص البحث

يتناول هذا البحث مراحل نشأة الحدود النّحويّة من لدن سيبويه حتى نهاية القرن الرّابع الهجري، مبيّناً أنّ الحدود المنطقية ظهرت بتأثير من تلاقح بين علم النّحو وعلوم الفلسفة والمنطق والكلام.

من المسلّم به أنّ الحدود النّحويّة نشأت عند النّحاة الأوائل كالخليل بن أحمد وسيبويه بعيدة عن علم المنطق والفلسفة إذ كان للمثال وللرّسم دورٌ مهمٌّ في شرح المصطلح النّحوي، وسار معظم نحويّي القرن الثّالث الهجري على نهج سيبويه متّكئين على التّمثيل والوصف في شرح مصطلحاتهم النّحويّة.

يعدّ القرن الرّابع المولد الحقيقيّ للحدود النّحويّة المنطقيةبعد أنأثّر المنطق في علم النّحو إلى حدٍّ كبير، وأصبحت التّعريفات النّحويّة تستند إلى الحدّ المنطقي الأرسطيّ القائم على الجنس والفصل. وذهب بعض النّحويّين إلىتصنيف كتبهم وفق مذهب المتكلّمين والمنطقيّين، فاستعملوا مصطلحات المنطق في عرض مسائلهم، وشاعت في مصنّفاتهم القسمة العقليّة، والقياس المنطقيّ،والحدود المنطقيّة، وقام بعض منهمبتصنيف المصنّفات الخاصّة بالحدود.

A look at the genesis of grammatical boundaries

Abstract

This research deals with the stages of the emergence of grammatical boundaries from the time of Sibawayh until the end of the fourth century AH, indicating that the logical boundaries appeared under the influence of a cross-fertilizatio between grammar, philosophy, logic and speaking.

It is recognized that grammatical boundaries originated with the early grammarians such as Al-Khalil bin Ahmed and Sibawayh, far from logic and philosophy, since example and drawing had an important role in explaining the grammatical term. Most of the grammarians of the third century AH followed Sibawayh's approach, relying on representation and description in explaining their grammatical terms.

The fourth century is considered the real birth of the logical grammatical boundary, after being logic had influenced the science of grammar to a large extent, and grammatical definitions became based on the Aristotelian logical boundary based on gender and separation. Some grammarians went to classify their books according to the doctrine of theologians and logicians.there fore, they used the terminology of logic in presenting their issues, and their works were common in mental division, logical measurement, and logical boundaries, and some of them went to classify works related to boundaries.

مقدمة:

إنّ تحديد المصطلح وضبطه أمر مهمٌّ في كلِّ علم من العلوم، وتعريف المصطلح لا يستقرُّ إلّا بعد نضوجه، فالغرض من تعريفه توضيح المفهوم الّذي يدلّ عليه لكيلا يختلط بغيره، إذ يجب في التّعريف أن يكون مانعاً جامعاً، فلا يشمل إلّا أفراد المعرَّف، ويمنع دخول أفراد غيره فيه.

وسأعرض في هذا البحث بدايات نشأة الحدود النّحوية من لدن الخليل بن أحمد (ت 170هـ) إلى بدايات القرن الرّابع الهجريّ، على الرّغم من أنّ هناك صحيفة نسبت إلى الإمام عليّ بن أبي طالب تضمّنت عدداً من الحدود النّحوية الدّقيقة، ولكنّ الدّارس المتفحّص يخلص من دراسة هذه الصحيفة أنّها ليست له، وإنّما نسبها إليه أحد النّحويّين المتأخرين.

إنّ المصطلحات النّحويّة هي مفتاح علم النّحو، ولابدّ من تفسير هذه المصطلحات وتوضيحها، ولجأ النّحويّون إلى طرق عدّة لتفسيرها وشرحها، بيد أنّ هدفهم الرئيس كان الوصول إلى التّعريف الجامع المانع، وهذا التّعريف لا يتحقق إلّا بالحدّ الّذي يستند في بنائه إلى الجنس والفصل، وكان للمنطق والفلسفة أثر لافت في بناء هذه الحدود، ولا سيّما عند النّحويّين الّذين وجدوا في المنطق ضالّتهم لشرح المصطلحات النّحويّة،فقد اهتموا بوضع الحدود النّحويّة والتّعاريف المستندة إلى ثقافتهم المنطقية، وسيرصد البحث بدايات نشوء هذه الحدود وموقف النّحويين من الحدود المنطقية.

مشكلة البحث وأهميته والجديد فيه.

مشكلة البحث الأساسيّة الوقوف على بداية نشأة الحدّ النّحويّ المنطقيّ، إذ إنّ النّحاة الأوائل لجؤوا في شرحهم المصطلحات النّحويّة إلى التّمثيل في أحسن الأحوال، أو التّعريف اللّغوي، والجديد في البحث بيان أهمية الحدّ النّحويّ المنطقيّ، وموقف النّحاة منه.

أهداف البحث وأسئلته:

يهدف البحث إلى تبيان التّطوّر التّاريخيّ لنشأة الحدود النّحويّة من لدن سيبويه حتى القرن الرّابع الهجريّ، إذ فرض الحدّ النّحويّ المنطقيّ وجوده في الدّرس النّحويّ، وصنّفت فيه المصنّفات الخاصّة به وبشرحه.

الدّراسات السّابقة:

ثمّة دراسات عرضتلنشأة المصطلح النّحويّ والحدود النّحوية، منها:

1- البذور الأولى للحدود النّحويّة، عبد الحميد وقّاف، مجلة جامعة تشرين، المجلّد 29، العدد 2، 2007م.

2- تطوّر المصطلح النّحويّ البصريّ من سيبويه حتّى الزّمخشريّ، يحيى عطيّة عبابنة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2006م.

3- جهود النّحويّين في تأسيس الحدود النّحوية، يوسف عبود، مجلة جامعة تشرين، المجلّد 37، العدد1، 2015.

4- الحدود النّحويّة في التّراث، كتاب التّعريفات للجرجاني أنموذجاً، جنان التميميّ، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، 1429هـ.

5- الحدود النّحويّة من النّشأة إلى الاستقرار دراسة ومعجم ، زاهدة عبد الله العبيدي،رسالة دكتوراه، جامعة الموصل، 1996م.

6- الخلاف في الحدود النّحويّة، خالد صالح العزاني، رسالة دكتوراه، جامعة صنعاء، اليمن، 2009م.

7- المصطلح النّحويّ وأصل الدّلالة، دراسة إبستمولوجية لتسمية المصطلحات النّحويّة من خلال الزّمخشري، د. رياض عثمان، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2010م.

8- مقدّمة في صنع الحدود والتّعريفات، دراسة أصولية تعرض أسس وضع المصطلحات، عبد الرحمن معمّر السّنوسي، دار التّراث ناشرون، الجزائر، 2004م.

عرض البحث:

لابدّ قبل الولوج إلى إشكاليّة البحث الرئيسة؛ وهي نشأة الحدود النّحويّة وتطوّرها، من الوقوف عند معنى الحدّ لغة واصطلاحاً.

الحدُّ في اللغة:

قال ابن منظور: " الحَدُّ: الْفَصْلُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ لِئَلَّا يَخْتَلِطَ أَحدهما بِالْآخَرِ، أَو لِئَلَّا يَتَعَدَّى أَحدهما عَلَى الْآخَرِ، وَجَمْعُهُ حُدود. وَفَصْلُ مَا بَيْنَ كُلِّ شَيْئَيْنِ: حَدٌّ بَيْنَهُمَا. وَمُنْتَهَى كُلِّ شَيْءٍ: حَدُّه... وحدَّ الشيءَ مِنْ غَيْرِهِ يَحُدُّه حَدًّا وحدَّدَه: مَيَّزَهُ. وحَدُّ كُلِّ شيءٍ: مُنْتَهَاهُ؛ لأَنّه يَرُدُّهُ وَيَمْنَعُهُ عَنِ التَّمَادِي".[1]

الحدّ اصطلاحاً:

لا يبتعد المعنى الاصطلاحي للحدّ عن المعنى اللّغويّ، فقد عرّفه النّحاة والأصوليّون والمناطقة بتعريفات عدّة اختلفت ألفاظها واتّفقت معانيها، قال الزَّجّاجي: "الحدُّ هو الدَّالُ على حقيقةِ الشَّيءِ"[2].

[1] لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري (المتوفى: 711هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – 1414 هـ، (حدد)

[2] الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزَّجَّاجي (337 هـ)، المحقق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط5، 1406 هـ -1986 م. ص 46.

أمّا ابن السِّيْد فقال:"قولٌ وجيز يستغرق المحدود ويحيط به"[3]،وقال الشّريف الجرجاني: " الحدّ: قولٌ دالٌّ على ماهية الشّيء، ... وقولٌ يشتمل على ما به الاشتراك، وعلى ما به الامتياز."[4] وقال السّيوطي: وَقيل: إِنَّه قَول دَال على مَا بِهِ الشَّيْء هُوَ مَا هُوَ، وَقيل: هُوَ قَول يقوم مقَام الِاسْم فِي الدّلَالَة على الْمَاهِيّة"[5].

وقد فصّل أبو البقاء الكفوي في الكلّيّات في شرح معنى الحدّ، فقال: " وَهُوَ الْحَدّ المرادف للمعرف عِنْد الْأُصُولِيِّينَ، وحدّ الشَّيْء: هُوَ الْوَصْف الْمُحِيط بِمَعْنَاهُ، الْمُمَيّز لَهُ من غَيره، ... وحدّ الْحَدّ: الْجَامِع الْمَانِع الَّذِي يجمع الْمَحْدُود وَيمْنَع غَيره من الدُّخُول فِيهِ وَمن شَرطه أَن يكون مطّرداً ومنعكساً، وَمعنى الاطّراد أَنه مَتى وجد الْحَد وجد الْمَحْدُود، وَمعنى الانعكاس أَنّه إِذا عدم الْحَدّ عدم الْمَحْدُود وَلَو لم يكن مطّردا لما كَانَ مَانِعا لكَونه أَعمّ من الْمَحْدُود، وَلَو لم يكن منعكسا لما كَانَ جَامعا لكَونه أخصّ من الْمَحْدُود وعَلى التَّقْدِيرَيْنِ لَا يحصل التَّعْرِيف. وعلامة استقامته دُخُول كلمة " كلّ " فِي الطَّرَفَيْنِ جَمِيعا،

---

[3] كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (المتوفى: 521هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، بلا ط، بلا ت. ص60

[4] كتاب التّعريفات، علي بن محمد بن علي الزّين الشّريف الجرجاني (المتوفى: 816هـ)، المحقّق: ضبطه وصحّحه جماعة من العلماء بإشراف النّاشر، دار الكتب العلميّة بيروت –لبنان، الطّبعة: الأولى 1403هـ –1983م ص83.

[5] معجم مقاليد العلوم في الحدود والرّسوم، عبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدّين السّيوطي (المتوفّى: 911هـ)، المحقّق: أ. د محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب – القاهرة، مصر، الطّبعة: الأولى، 1424هـ – 2004 م. ص34.

كَمَا يُقَال فِي تَحْدِيد النَّار: كل نَار فَهُوَ جَوْهَر محرق، وكل جَوْهَر محرق فَهُوَ نَار. وَالْحَدّ: تَعْرِيف الشَّيْء بِالذَّاتِ، كتعريف الْإِنْسَان بِالْحَيَوَانِ النَّاطِق"[6].

نشأة الحدود:

ذاع بين النّحاة والمترجمين أنّ ثمّة صحيفة نسبت إلى الإمام عليّ (كرّم الله وجهه) جاء فيها": الكلام كلّه اسم وفعل وحرف؛ فالاسم ما أنبأ عن المسمّى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمّى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل... واعلم أن الأشياء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر؛ وإنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بمضمر ولا ظاهر."[7]

إنّ هذه الحدود الدّقيقة الواردة في هذه الصحيفة ولدت في عصر متأخر عن عصر عليّ بن أبي طالب (كرّم الله وجهه)، بل متأخرة عن عصر الخليل وسيبويه، فهذه الحدود تتطلّب عناصر ثقافيّة لم تكن موجودة في عصر عليّ بن أبي طالب تمكّن النّحويّ من فصل عنصر من سياقه لتحليله ووضع مفهوم له، فهي تتّسم بالتّجريد، وفيها مسحة منطقية، وتبيّن أنّ التقعيد النّحويّ قطع مرحلة طويلة بعد سيبويه، فالنّحاة الأوائل لم يعنوا بالحدود، بل كان جلّ همّهم السّماع والجمع وتأصيل المسائل النّحويّة، ولو صدقت هذه الصحيفة لوجدنا آثارها عند النّحاة بعد أبي الأسود أو في أوّل كتاب نحويّ وصل إلينا، أعني كتاب سيبويه، فسيبويه لم يحدّ الاسم، واكتفى بالتّمثيل له، قال الزّجاجي: " وأمّا سيبويه فلم يحدّ الاسم حداً يفصله من غيره، ولكن مثّله، فقال "والاسم رجل وفرس". فقال أصحابه ترك تحديده ظناً منه أنه غير مشكل، وحدّ الفعل؛ لأنّه عنده أصعب من

---

[6] الكلّيّات معجم في المصطلحات والفروق اللّغوية، أيوب بن موسى الحسينيّالكفويّ، أبو البقاء الحنفي (المتوفّى: 1094هـ)، المحقّق: عدنان درويش – محمّد المصريّ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ص 390-391.

[7] كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال، تأليف علي بن حسام الدّين المتّقي الهنديّ، مؤسسة الرّسالة، بيروت1989م، 500/10.

الاسم"[8]. ومن جاء بعده من العلماء حدّوه بحدود كثيرة، فلو كانت الصّحيفة معروفة عندهم لأشاروا إليها، ولما اختلفوا هذا الاختلاف الكبير في حدّه،إذ ذكروا فيه حدوداً كثيرة، قال أبو البركات الأنباريّ: "فإن قيل: ما حدّ الاسم؟ قيل: كلّ لفظة دلّت على معنى تحتها غير مقترن بزمان محصل، وقيل: ما دلّ على معنى، وكان ذلك المعنى شخصاً، أو غير شخص، وقيل: ما استحقّ الإعراب أوّل وضعه. وقد ذكر فيه النّحويّون حدوداً كثيرة، تنيف على سبعين حدّاً؛ وأحصرها أن تقول: "كلّ لفظ دلّ على معنى مفرد يمكن أن يفهم بنفسه وحدّه من غير أن يدلّ ببنيته لا بالعَرَض على الزّمان المحصل الّذي فيه ذلك المعنى"، ومنهم من قال: لا حدّ له؛ ولهذا، لم يحدّه سيبويه، وإنما اكتفى فيه بالمثال؛ فقال: الاسم: "رجل وفرس"".[9]

أمّا حدّه للفعل فهو مغاير للحدّ الدقيق الوارد في الصحيفة، إذ لم يذكر لفظ (الحركة) الوارد في الصّحيفة، واكتفى بالقول: "وأمّا الفعل فأمثلةٌ أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينَقطع."[10]، وجاء النّحاة بعده فلم يذكروا حدّاً شبيهاً بحدّ الصّحيفة.

ما سلف يدفعنا إلى القول: إنّ الصحيفة مختلقةٌ، وإنّ مَنْ صاغها ونسبها إلى الإمام عليّ قد يكون نحويّاً متأخراً عن سيبويه كثيراً، إذ إنّ أوّل ما ذكرت في أمالي

---

[8] الإيضاح في علل النحو ص49.

[9] أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1420هـ- 1999م ص 38-39.

[10] الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ - 1988 م .12/1.

الزّجاجي(337هـ) نقلاً عن أبي جعفر أحمد بن محمد ابن رستم الطّبري الّذي حدّثه بها أبو حاتم السّجستاني (250هـ).[11]

إنّ البدايات الخجولة للحدود ظهرت عند الخليل وفق ما نقل عنه الخوارزمي في حدّه لمصطلحات الرّفع والنّصب والخفض، وهذه الحدود حدود لغويّة بعيدة عن المنطق، وقد لجأ في معظمها إلى التّمثيل. فقد نقل الخوارزميّ عن الخليل عدداً من المصطلحات وحدودها، فقال: " في وجوه الإعراب وما يتبعها على ما يحكى عن الخليل بن أحمد:

الرّفع: ما وقع في أعجاز الكلم منوّناً نحو قولك: زيد.

والضّمّ: ما وقع في أعجاز الكلم غير منون نحو: يفعل.

والتّوجيه: ما وقع في صدور الكلم نحو: عين عمر وقاف "قتم[12]."

والحشو: ما وقع في الأوساط نحو جيم "رجل".

والبخر: ما وقع في أعجاز الأسماء دون الأفعال مما ينوّن مثل اللّام من قولك: هذا الجبل.

الإشمام: ما وقع في صدور الكلم المنقوصة نحو قاف "قيل" إذا أشمّ ضمّة.

---

[11] الأمالي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: 337هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط2،1407 هـ - 1987 م الجزء المنسوب من الأمالي 238/1.

(12) جاء في التعريفات للجرجاني ص 69: " التوجيه: هو إيراد الكلام محتملًا لوجهين مختلفين، كقول من قال لأعور يسمى عمرًا: خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء. والتوجيه: إيراد الكلام على وجهٍ يندفع به كلام الخصم، وقيل: عبارة على وجه ينافي كلام الخصم."

.

النّصب: ما وقع في أعجاز الكلم منوّناً نحو: زيداً.

الفتح: ما وقع في أعجاز الكلم غير منون نحو: باء "ضرب."

القعر: ما وقع في صدور الكلم نحو ضاد "ضرب."

والتفخيم: ما وقع في أوساط الكلم على الألفات المهموزة نحو سأل.

الإرسال: ما وقع في أعجازها على الألفات المهموزة نحو ألف "قرأ".

والتّيسير: هو الألفات المستخرجة من أعجاز الكلم نحو قول الله تعالى: {فَأَضَلُّونَا السَّبِيلا}.

الخفض: ما وقع في أعجاز الكلم منوّناً نحو: زيد.

والكسر: ما وقع في أعجاز الكلم غير منوّن نحو لام "الجمل."

والإضجاع: ما وقع في أوساط الكلم نحو باء "الإبل."

والجرّ: ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل نحو: يذهبِ الرّجلُ (التقاء السّاكنين).

والجزم: ما وقع في إعجاز الأفعال المجزومة نحو باء "اضربْ."

والتّسكين: ما وقع في أوساط الأفعال نحو فاء "يفعل."

والتّوقيف: ما وقع في إعجاز الأدوات نحو ميم "نعم."

والإمالة: ما وقع على الحروف التي قبل الياءات المرسلة، نحو عيسى وموسى. وضدّها: التّفخيم.

النبرة: الهمزة التي تقع في أواخر الأفعال والأسماء نحو: سبأ وقرأ وملأ."[13]

أمّا كتاب سيبويه الّذي جمع فيه بأمانة أقوال من تقدّمه من العلماء الأفذاذ كأبي عمرو ابن العلاء(154هـ)، والخليل(174هـ)، والأخفش(177هـ)، ويونس (183هـ) فلم أقف فيه على الحدّ بمعناه الاصطلاحيّ المنطقيّ، وهذا أمر بدهيّ، إذ لم يفشُ علم المنطق والفلسفة إلّا في القرن الرّابع الهجريّ، فقلّما نجد تعريفاً دقيقاً ما خلا تعريفات قليلة كقوله في حدّ الفعل بأنه " أمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع."[14] وكقوله في حدّ المبتدأ: " المبتدأ كلّ اسم ابتُدئ ليُبنى عليه كلامٌ. والمبتدأ والمبني عليه رفعٌ. فالابتداء لا يكون إلّا بمبني عليه. فالمبتدأ الأوّل والمبنى ما بعده عليه فهو مسنَد ومسنَد إليه." [15] أضف إلى ذلك أنه يمكننا القول: إنّ ثمّة حدوداً نستنبطها من تراجمه لأبواب الكتاب، كقوله في تعريف المفعول لأجله: " باب ما يَنتصب من المصادر لأنَّه عُذْرٌ لوقوع الأمر فانتَصبَ لأنَّه موقوع له، ولأنَّه تفسيرٌ لما قبلَهِ لِمَ كان؟ وليس بصفةٍ لمَا قبله ولا منه".[16]

إنّ التّعريفات الّتي جاء بها سيبويه ومن قبله الخليل هي تعريفات لغويّة تتناسب ومرحلة الاستقراء والتّحليل الّتي مرّ بها النّحو؛ لأنّ طبيعة المرحلة الّتي عاشها سيبويه لم تكن تتطلب حدوداً جامعة مانعة، إذ إنّ المصطلحات لم تستقرّ، فبعد جمع المادّة اللّغويّة لجأ سيبويه إلى طريقة التّقسيم الّتي قد تكون قريبة إلى الحدود الّتي نطمح إليها، فلمّا حدّ الكلم قسّمه إلى اسم وفعل وحرف، وفعل الأمر عينه لمّا حدّ الفعل، فوضع أمثلة لتكون

---

[13] مفاتيح العلوم، محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي الخوارزمي (المتوفى: 387هـ)، المحقق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط2، ص 65-67. لم أجد أياً من هذه المصطلحات في كتاب العين للخليل.

[14] الكتاب 1/ 12.

[15] الكتاب 126/2.

[16] الكتاب 367/1.

حداً لأقسامه، إضافة إلى ذلك فقد استخدم سيبويه طرقاً عدّة لتوضيح المفهومات والمصطلحات الّتي جاءت في كتابه، من ذلك:

1- **التّعريف بالمثال**، وهو الأكثر استخداماً، نحو قوله: " فالاسمُ: رجلٌ، وفرسٌ، وحائط."[17] وكقوله في تعريف الإضمار: " وأمّا الإضمار فنحو: هو، وإياه، وأنتَ، وأنا، ونحن، وأنتم، وأنتنّ، وهنّ، وهم، وهي، والتّاء الّتي في فعَلتُ وفعلَتْ وفعلْتِ."[18]

2- **التّعريف بالشّبه**: وهو تشبيه شيء بشيء أوضح منه في ذهن المتلقّي كقوله حينما حاول توضيح معنى حروف النّفي: " باب حروفٍ أُجريتْ مُجرى حروف الاستفهام وحروفِ الأمر والنّهى وهي حروف النّفي، شبّهوها بحروف الاستفهام حيث قُدِّم الاسمُ قبل الفعل، لأنَّهنَّ غيرُ واجبات، كما أنّ الألف وحروف الجزاء غير واجبة، وكما أنَّ الأمر والنّهى غير واجبَيْنِ. وسَهُل تقديم الأسماء فيها لأنّها نفيٌ لواجبٍ، وليست كحروف الاستفهام والجزاء، وإنّما هي مضارعة، وإنّما تجيء لخلاف قوله: قد كان. وذلك قولك: ما زيداً ضربتُه ولا زيداً قتلتُه، وما عَمْراً لقيتُ أباه ولا عمراً مررتُ به ولا بِشراً اشتريتُ له ثوباً. وكذلك إذا قلت: ما زيداً أنا ضاربُه، إذا لم تجعله اسماً معروفا."[19]

3- **التّعريف بالرّسم النّاقص**: إذ يذكر خصيصة من خصائص المعرّف أو علامة من علاماته المميّزة، كقوله في حدّ الابتداء: " المبتدأ كلّ اسم ابتُدئ ليُبنى عليه كلامٌ، والمبتدأ والمبني عليه رفعٌ، فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه. فالمبتدأ الأوّل والمبني ما بعده عليه، فهو مسنَد ومسنَد إليه"[20]. وكقوله: " اعلم أنَّ التّثنية

17 الكتاب 12/1.

18 الكتاب 6/2.

(19) الكتاب 145/1.

(20) الكتاب 2/ 126.

تكون في الرّفع بالألف والنّون، وفي النّصب والجرّ بالياء والنّون، ويكون الحرف الّذي تليه، الياء والألف مفتوحاً."[21] فنراه يصف المثنّى مبيّناً علاماته الّتي يتّسم بها، فهو وصف يكاد يكون حسيّاً.

4- **التّعريف بالضدّ أو النّقيض:** كتعريفه الحرف بقوله: " حَرْفٌ جاء لمعنًى ليس باسم ولا فعل".[22]

وإذا ما انتقلنا إلى القرن الثّالث الهجريّ نجد أنّ كثيراً من المصطلحات قد ثبتت، ولا بدّ من شرحها وتوضيحها، فسار أغلب النّحاة على نهج سيبويه، فالمبرّد (285هـ) لم يضف في الأعم الأغلب على ما ذكره سيبويه إلا زيادات طفيفة دفعه إليها تحقيق التّمييز بين المحدود وغيره، ففي تعريف الضّمير ذكر أمثلة فحسب، فقال: " وَمن الْمعرفَة الْمُضمر نَحْو الْهَاء فِي ضَربته ومررت بِهِ، وَالْكَاف فِي ضربتك ومررت بك، وَالتَّاء فِي قُمْت وَقمت وَقمت يَا امْرَأَة، والمضمر الْمُنْفَصِل نَحْو هُوَ وَأَنت وإيّاه وَإِيَّاك."[23] وحينما عرّف الفاعل لجأ إلى التّعريف بالرّسم والأمثلة، فقال: " (هَذَا بَاب الْفَاعِل)، وَهُوَ رَفْع وَذَلِكَ قَوْلك قَامَ عبدُ الله وَجلسَ زيدٌ، وإنَّما كَانَ الْفَاعِل رفعاً؛ لأَنَّه هُوَ وَالْفِعْل جملةٌ يحسن عَلَيْهَا السُّكُوت، وَتجب بهَا الفائدةُ للمخاطب فالفاعل وَالْفِعْل بِمَنْزِلَة الِابْتِدَاء وَالْخَبَر إِذا قلت قَامَ زيد فَهُوَ بِمَنْزِلَة قَوْلك الْقَائِم زيدٌ".[24] ومع استقرار بعض المصطلحات حاول أن يزيد في توضيح بعضها، فقال في تعريف الاسم: " أمّا الْأَسْمَاء فَمَا كَانَ وَاقعاً على معنى نَحْو رجل وَفرس وَزيد وَعَمْرو وَمَا أشبه ذَلِك وتعْتَبرُ الأسماءَ بِوَاحِدَة كلُّ مَا دخل عَلَيْهِ حرف من حُرُوف الجرِّ فَهُوَ اسْم، وَإِن

(21) المصدر نفسه 385/3.

(22) المصدر نفسه 12/1.

[23]المصدر نفسه 279/4.

[24]المقتضب محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: 285هـ) المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة. عالم الكتب. – بيروت 8/1.

امْتنع من ذَلِك فَلَيْسَ باسم".[25] فنراه بدأه بتعريف غير جامع مانع، إذ إنّ الأفعال تدلّ على معنى، وأردفه ببعض الأمثلة كما فعل سيبويه، وذكر بعد ذلك علامة من علاماته، وهي دخول حروف الجرّ عليه، وأنهى التّعريف بقول مشكل أخرج به بعض الأسماء مثل " كيف" الّتي لا تقبل حروف الجرّ.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ بعض العلوم الّتي ازدهرت في القرن الثّالث، كعلم الأصولوعلم المنطق والفلسفة كان لها أثر واضح في التّفكير النّحويّ[26]،فالمناطقة هم أصحاب نظريّة الحدّ الأرسطيّ، وأثر المنطق في النّحويّين البصريّين والكوفيّين، " وليس صحيحاً ما ذكره بعض الباحثين المعاصرين من أنّ الكوفيّين كانوا أقلّ من البّصريّين انتفاعاً بعلوم المنطق والفلسفة، فقد كان للفرّاء أثر واسع في التّفسير وفي اللّغة وفي النّحو... فضبط النّحو وفلسفه، فألّف فيه كتاب الحدود، واسم الكتاب يدل على تأثّره بالمنطق".[27]

"والأصوليّون لم يكونوا بعيدين عن نظريةُ الحدِّالأرسطيّة، فقد ساووا بين الحدّ والتّعريف،"[28] يقول التّهانويّ: " الحدّ عند الأصوليّين مرادف للمعرِّف؛ وهو ما يميّز

---

[25] المقتضب، 3/1.

[26] ينظر: النزعة المنطقية في النحو العربي، تأليف: فتحي عبد الفتاح الدجني، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٢. (ص 58).

[27] الثقافة المنطقية عند نحاة البصرة والكوفة، د. محمود محمد علي، كتاب إلكتروني، ص10.

[28] فرّق الفلاسفة بين الحدّ والتّعريف، **فهم يرون أنّ الغرض من التعريف تمييز المعرَّف وتوضيحه بأي شيء كان، أي سواء كان بالذاتيات أو بالعرضيات، فالمهم تحصيل صورة الشيء في الذهن أو توضيحها، أمّا الغرض من الحدّ فمحصور في بيان ذاتيات الشيء التي يتم بها قوامه، أي الدلالة على ماهية الشيء، وهو يتركب من الجنس والفصل، فذاتيات**

الشّيء عن غيره"[29]. وقال أبو هلال العسكريّ: "وقال المتكلّمون: الحدّ ما أبان الشيء وفَصَلَه من أقرب الأشياء شبهاً به" [30].

وقد بيّن الدّكتور المخزوميّ أنّ التّلاقح بين العلوم المختلفة واقعٌ ولا يمكن تجاهله أو إغفال أثره، فجُلَّ المشتغلين بالنّحو كان لهم دراية بهذه العلوم "فأراد النُّحاةُ أن يكون لموضوع دراستهم مثل ما لموضوعات المنطق وأصول الفقه من تعريفات، فلم يكادوا يتركون موضوعاً بدون أن يحدّوه حدّاً منطقيّاً جامعاً مانعًا"[31]

ويعدُّ المنطق عنصراً مهماً في تكوين فكر المعتزلة، فلجأ بعضهم إلى تبيان ثقافتهم المنطقيّة

الإنسان هي الحيوانية والنطق، أي الحياة والفكر. فكل حدٍّ تعريفٌ، وليس كل تعريف حداً تاماً، فقد يكون حداً ناقصاً أو رسماً تاماً أو غير تام. ينظر رسالة الآداب في آداب البحث والمناظرة، محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة الأزهريّة، مصر، بلا، ط، ص 25–52 والمعجم الفلسفي، جمال صليبا، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1971م، ص305

[29]ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد 1158هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ط1، 1996م. (مادة حد).

[30]ينظر: الفروق (ص142) الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو 395هـ)، حققه وعلق عليه محمد إبراهيم سليم،دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر،

[31] ينظر: قضايا نحوية. تأليف: مهدي المخزومي. المجمع الثقافي، أبوظبي، 2002. (ص120).

والفلسفيّة من خلال إخضاعهم الحدود النّحويّة لقوانين المنطق، فظهرت آثار المنطق في ألفاظهم وحدودهم، فقد قال الزجاج (311هـ) في حدّ الاسم: " صوتٌ مُقَطَّعٌ مفهومٌ دالٌ عَلَى معنى غيرُ دالّ عَلَى زمان ولا مكان."[32]

فابن كيسان (299هـ) الّذي يعدّ من أهم نحويّي القرن الثّالث الهجريّ كان لكلام المنطقيّين أثر واضح في فكره النّحويّ وفي حدوده، فقد حدّ الاسم غير حدّ، سار تارة على أوضاع النّحويين، وتارة أخرى على أوضاع المنطقيّين، قال الزّجاجي: " وكان ممّا اختاره أبو الحسن بن كيسان عند تحصيله وتحقيقه أن قال حاكياً عن بعض النحويين: الأسماء ما أبانت عن الأشخاص، وتضمّنت معانيها نحو رجل وفرس، ثمّ قال: وهذا قول جامع. وعوار هذا الحدّ أظهر من أن نكثر الكلام فيه، لأنّ من الأسماء ما لا يقع على الأشخاص وهي المصادر كلّها. ولابن كيسان في كتبه حدود للاسم غير هذا هي من جنس حدود النّحويّين. وحدّه في الكتاب المختار بمثل الحدّ الّذي ذكرناه من كلام المنطقيّين."[33]

أمّا القرن الرّابع الهجريّ فهو يعدّ من القرون المفصليّة في استقرار المصطلح وظهور الحدود الفلسفيّة والمنطقية وانتشار مذهب الاعتزال،الذي ظهر في القرن الثّاني الهجريّ وانتشر بقوة في القرن الرّابع، ومن المسلّم به عناية المعتزلة باللّغة العربيّة واهتمامهم بها لترويج بضاعتهم الفكريّة، وممّن اشتهر بهذا المنهج الاعتزاليّ قطرب" (ت 206هـ)، والأخفش الأوسط (ت 215هـ)، وأبو عليّ الفارسيّ(ت 377هـ)، وابن جنّي (ت 392هـ)، والرّماني (ت 384هـ)، وجار الله محمود بن عمر الزّمخشريّ(ت 538هـ)، وغيرهم.

---

[32] الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (395هـ)، الناشر: محمد علي بيضون، ط1، 1418هـ-1997م ص49.

[33] الإيضاح في علل النحو ص50.

أمّا ابن السّراج (316هـ) فقد تأثر بأفكار المناطقة على الرغم من سيره على خطا المبرد وسيبويه في معظم حدوده، فقد استعمل الجنس والفصل[34] في بعض حدوده، إذ قال في تعريف الاسم: " الاسم ما دلّ على معنى مفرد، ... وإنّما قلت: "ما دل" على معنى مفرد لأفرّق بينه وبين الفعل، إذا كان الفعل يدل على معنى وزمان، وذلك الزّمان إما ماض، وإما حاضر، وإما مستقبل."[35]

وفي حديثه عن الاسم المفرد المعرب قال: " الجنس: الاسم الدّالّ على كلّ ما له ذلك الاسم، ويتساوى الجميع في المعنى، نحو: الرّجل، والإنسان، والمرأة، والجمل، والحمار، والدّينار، والدّرهم، والضّرب، والأكل، والنّوم، والحمرة، والصفرة، والحسن، والقبح وجميع ما أردت به العموم، لما يتفق في المعنى، بأيّ لفظ كان فهو جنس، وإذا قلت: ما هذا؟ فقيل لك: إنسان، فإنمّا يراد به الجنس، فإذا قال: الإنسان فالألف واللّام لعهد الجنس، وليست لتعريف الإنسان بعينه،... ومعنى قول النّحويّين: الألف واللّام لعهد الجنس أنك تشير بالألف واللّام إلى ما في النّفس من معرفة الجنس؛ لأنه شيء لا يدرك بالعيان والحس."[36]

---

[34]كتعريف الْإِنْسَان بالحيوان النَّاطِق. ومن أمثلته في النحو قول ابن يعيش: "والحرف كلمة دلّت على معنى في غيرها. فقولُنا: "كلمة" جنسٌ عامٌّ يشمل الاسمَ والفعلَ والحرفَ، وقولُنا: "دلّت على معنى في غيرها" فصل ميّزه من الاسم والفعل، إذ معنى الاسم والفعل في أنفسهما، ومعنى الحرف في غيره. ينظر شرح المفصّل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش، قدّم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت– لبنان،ط1، 1422هـ –2001م.447/4.

[35]الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (316هـ) المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت. 36/1.

[36] الأصول في النحو 111/2.

وحينما عرّف الزّجاجي (337هـ) الاسم أشار إلى أثر المنطق في النّحو، فقال: " الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيّز الفاعل والمفعول به. هذا الحدّ داخل في مقاييس النّحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم البتّة. ولا يدخل فيه ما ليس باسم، وإنّما قلنا في كلام العرب، لأنّا له نقصد، وعليه نتكلّم، ولأنَّ المنطقيّين وبعض النّحويّين قد حدُّوه حدّاً خارجاً عن أوضاع النّحو، فقالوا: الاسم صوت موضوع دالّ باتّفاق على معنى غير مقرون بزمان. وليس هذا من ألفاظ النّحويّين ولا أوضاعهم، وإنّما هو من كلام المنطقيّين وإنْ كان قد تعلّق به جماعة من النّحويّين. وهو صحيح على أوضاع المنطقيّين ومذهبهم؛ لأنّ غرضهم غير غرضنا، ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النّحو غير صحيح، لأنّه يلزم منه أنه يكون كثير من الحروف أسماء، لأنّ من الحروف ما يدلّ على معنى دلالة غير مقرونة بزمان، نحو: إن ولكن وما أشبه ذلك."[37]

إنّ قول الزّجاجيّ السّابق لا ينفي تأثّره بالمنطقيّين، فعلل النّحو الّتي صنّف لها كتاب الإيضاح تعدّ من أبرز القضايا الّتي تأثّر بها النّحو العربيّ بالمنطق.

وخير من يمثّل هؤلاء النّحويّين المناطقة نحويّان اثنان، أوّلهما: أبو سعيد السّيرافي (368هـ) الّذي قال فيه الزبيديّ: " وينتحلُ العلمَ بالمجَسْطِي وإقليدس والمنطق"[38] وقد بيّن تأثّره بالمنطق واهتمامه بالحدود المبيّنة للماهية والقائمة على الجنس والفصل في قوله: " والأسماء والأفعال معانيها في أنفسها، قائمة صحيحة، والدّليل على ذلك أنّه إذا قيل: ما الإنسان؟ كان الجواب عن ذلك أن يقال: الذي يكون حيّا ناطقا كاتبا، وإذا قيل ما الفرس؟ قال: الّذي يكون حيّا له أربع قوائم وصهيل، وغير

[37] الإيضاح في علل النحو، ص42.

[38] طبقات النحويين واللغويين محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (المتوفى: 379هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ص119.

ذلك من الأوصاف، التي تخصّ المسمّى... وأمّا " الاسم " فإنّ سيبويه لم يحدّه بحدٍّ ينفصلُ به عن غيره، وينماز من الفعل والحرف، وذكر منه مثالاً اكتفى به عن غيره، فقال: " الاسم رجل وفرس... إن سأل سائل عن حدّ الاسم، فإنّ الجواب في ذلك أن يقال: كل شيء دلّ لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصّل، من مضىّ أو غيره فهو اسم. فهذا الحدّ الّذي لا يخرج منه اسم البتّة، ولا يدخل فيه غير اسم."[39]

وثانيهما أبو الحسن الرمّاني (384هـ) الذي عرف عنه أنّه " كَانَ يمزج النَّحْو بالْمَنْطق؛ حَتَّى قَالَ الْفَارِسِي: إِن كَانَ النَّحْو مَا يَقُوله الرماني فَلَيْسَ مَعنا مِنْهُ شَيْء؛ وَإِن كَانَ النَّحْو مَا نقُوله نَحن فَلَيْسَ مَعَه مِنْهُ شَيْء."[40] وخير دليل على صدق ما عرف عنه كتابه في الحدود، فقد جمع فيه حدوداً نحويّة كالاسم والفعل وحدوداً منطقيّة كالجنس والنوع وحدوداً أصوليّة كالحكم والسّبب والعلّة.

فمن حدوده النّحويّة التي قامت على فكرة الحدّ الجامع المانع القائم على الجنس والفصل قوله في تعريف الاسم: " الِاسْم كلمة تدلّ على معنى من غير اخْتِصَاص بِزَمَان دلَالَة الْبَيَان وحذار اسْم لِأَنَّهُ يدلّ دلَالَة الْبَيَان"، وقال في تعريف الفعل: "

[39] شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: 368 هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2008،1 م 14/1.

[40] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (911هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان، صيدا. 181/2.

الْفِعْلُ كلمةٌ تدلّ على معنى مُخْتَصّ بِزَمَان دلَالَة الإفادة".[41] وقال في تعريف الكلام: " الْكَلَام مَا كَانَ من الْحُرُوف دَالا بتأليفه على معنى".[42]

إنّنا نستطيع القول بجلاء إنّ القرن الرّابع الهجري يعدّ من أهمّ القرون لعلم النّحو، فقد استقرّ معظم مصطلحاته، وغدا تعريف هذه المصطلحات وشرحها يأخذ حيّزاً مهمّاً في فكر النّحاة لإيصال هذا العلم إلى كلّ راغب بتعلّمه، وأزعم أنّ هذا الأمر دفع الرّمّانيّ ومن جاء بعده إلى تصنيف مؤلّفات تعنى بحدود المصطلحات.

نتائج البحث:

1- أوائل النّحاة البصريّين الأوائل كالخليل وسيبويه لم يكن يعنيهم ضبط الحدّأو التّعريف، فجلّ همّهم ترسيخ القواعد النّحوية، ولجؤوا إلى طرق عدة لشرح مصطلحاتهم، ولا سيّما المثال، والرّسم النّاقص.
2- كان لتأثّر النّحويّين المتأخرين من البصريّين في القرنين الثّالث والرّابع بالفلسفة والمنطق أثر كبير في نشوء الحدّالأرسطيّ المنطقيّ.
3- يعدّ القرن الثّالث بداية ظهور الحدّ الأرسطيّ في مصنّفات النّحويّين، وكان هذا الحدّ مثار خلاف بين النّحويّين بين مؤيد له ورافض، وخير من يمثّل هؤلاء الزّجّاجيّ.
4- يعدّ القرن الرّابع من أهمّ القرون للحدّ النّحويّ المنطقيّ، فقد طغا وانتشر، ومزج النّحو بالمنطق على يد أبي سعيد السّيرافي وأبي علي الرّمانيّ، وصنّفت بعض التآليف الّتي تعنى بالحدود فحسب.

---

[41] رسالة الحدود، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (384هـ)، المحقق: إبراهيم السامرائي، الناشر: دار الفكر – عمان، ص67.

[42] رسالة الحدود 74.

فهرس المصادر والمراجع:

1- **أسرار العربيّة**، عبد الرّحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاريّ، أبو البركات، كمال الدّين الأنباريّ (المتوفّى: 577هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1420هـ-1999م.

2- **الأصول في النّحو**، أبو بكر محمد بن السّرّيّ بن سهل النّحويّ المعروف بابن السّرّاج (316هـ) المحقّق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة، لبنان، بيروت.

3- **الأمالي**، عبد الرّحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزّجاجي، أبو القاسم (المتوفّى: 337هـ)، تحقيق: عبد السّلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط2،1407 هـ - 1987 م الجزء المنسوب من الأمالي.

4- **الإيضاح في علل النّحو**، أبو القاسم الزَّجَّاجي (337 هـ)، المحقّق: الدّكتور مازن المبارك، دار النّفائس، بيروت، ط5، 1406 هـ -1986 م.

5- **بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة**، عبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدّين السّيوطيّ (911هـ)، المحقّق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، لبنان، صيدا. 181/2.

6- **الثّقافة المنطقيّة عند نحاة البصرة والكوفة**، د. محمود محمّد علي، كتاب إلكتروني.

7- **رسالة الآداب في آداب البحث والمناظرة**، محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة الأزهريّة، مصر، بلا، ط، ص 25-52.

8- **رسالة الحدود**، عليّ بن عيسى بن عليّ بن عبد الله، أبو الحسن الرّمانيّالمعتزليّ (384هـ)، المحقق: إبراهيم السامرّائيّ، النّاشر: دار الفكر، عمان.

9- **شرح كتاب سيبويه**، أبو سعيد السّيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفّى: 368 هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيّد علي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط2008،1 م.

10- **شرح المفصّل للزمخشري**، يعيش بن علي بن يعيش، قدّم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان،ط1، 1422هـ -2001م.447/4.

11- **الصّاحبيّ في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، أحمد بن فارس بن زكريّا القزوينيّ الرّازيّ، أبو الحسين (395هـ)، النّاشر: محمّد علي بيضون، ط1، 1418هـ-1997م.

12- **طبقات النّحويّين واللّغويّين**، محمد بن الحسن الزّبيديّ الأندلسيّ الإشبيليّ، أبو بكر (المتوفّى: 379هـ)، المحقّق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر.

13- **الفروق اللّغوية**، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكريّ (المتوفىّ: نحو 395هـ)، حقّقه وعلّق عليه: محمد إبراهيم سليم،دار العلم والثّقافة للنّشر والتّوزيع، القاهرة، مصر.

14- **قضايا نحويّة**، تأليف: مهدي المخزومي. المجمع الثّقافي، أبو ظبي، 2002.

15- **كتاب التّعريفات**، علي بن محمد بن علي الزين الشّريف الجرجانيّ (المتوفّى: 816هـ)، المحقّق: ضبطه وصحّحه جماعة من العلماء بإشراف النّاشر، دار الكتب العلميّة بيروت -لبنان، الطّبعة: الأولى 1403هـ -1983م.

16- **كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل**، محمّد عبد الله بن محمّد بن السّيّد البطليوسي (المتوفّى: 521هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، بلا ط، بلا ت.

17- **الكتاب**، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملّقب سيبويه (المتوفّى: 180هـ)، المحقّق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ - 1988 م

18- **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، محمّد بن علي ابن القاضي محمّد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التّهانوي (المتوفى: بعد 1158هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، ط1، 1996م.

19- **الكلّيّات معجم في المصطلحات والفروق اللّغوية**، أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفّى: 1094هـ)، المحقّق: عدنان درويش - محمد المصريّ، مؤسسة الرّسالة، بيروت.

20- **كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال**، تأليف علي بن حسام الدّين المتّقي الهندي، مؤسسة الرّسالة، بيروت1989م، 500/10.

21- **لسان العرب**، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدّين ابن منظور الأنصاريّ (المتوفّى: 711هـ)، دار صادر، بيروت، ط3، 1414 هـ.

22- **المعجم الفلسفي، جمال صليبا**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1971م، ص305.

23- **معجم مقاليد العلوم في الحدود والرّسوم**، عبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدّين السّيوطي (المتوفّى: 911هـ)، المحقّق: أ. د محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب – القاهرة، مصر، الطّبعة: الأولى، 1424هـ - 2004 م.

24- **مفاتيح العلوم**، محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي الخوارزمي (المتوفّى: 387هـ)، المحقّق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربيّ، ط2.

25- **المقتضب**، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرّد (المتوفّى: 285هـ)، المحقّق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

26- **النّزعة المنطقيّة في النّحو العربيّ**، تأليف: فتحي عبد الفتّاح الدّجني، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٢.